



مصر تستضيف فعاليات المؤتمر القومي حول المسؤولية المجتمعية

■ أسماء عبد المحسن

نظمت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة مؤتمراً قومياً حول المسؤولية المجتمعية في ٢٣ يونيو ٢٠١١ وذلك في إطار مشروع المساعدات الفنية الذي تقدمه المنظمة الدولية للمواصفات (إيزو) لأول مرة بدعم من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (Sida) لمدة ٤ سنوات (٢٠١١ - ٢٠١٤) بهدف نشر الوعي وتقديم الإرشاد الاستراتيجي لتطبيق مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ الخاصة بالمسؤولية المجتمعية على المستويين القومي والإقليمي في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).



المواصفة ولضمان إدراج ملاحظات اللجنة المصرية وأخذها في الاعتبار عند إعداد هذه المواصفة في مختلف مراحلها تحقيقاً لمصالح مصر والدول العربية ومن أهمها عدم تعارضها مع تعاليم الدين الإسلامي وأخلاق وأعراف المجتمع وطبيعة المنطقة ومصالحها الاقتصادية وعدم استخدام هذه المواصفة كعائق غير تقني للتجارة. كما قامت الهيئة بإصدار مواصفة قياسية مصرية حول المصطلحات والتعريف الخاصة بالمسؤولية المجتمعية (م.ق.م ٧٠٥٥/١-٢٠٠٩) وذلك لتوحيد المفاهيم والموضوعات الرئيسية ذات الصلة والتي تعد بمثابة دليل إرشادي لتطبيق المسؤولية المجتمعية على أسس سليمة داخل أي منشأة صغيرة أو كبيرة. جدير بالذكر أن منظمة الأيزو قد أنشأت مجموعة العمل الدولية للمسؤولية المجتمعية منذ عام ٢٠٠٤ لتكون المسؤولة عن إعداد مسودات المواصفة القياسية الدولية ISO ٢٦٠٠٠ "دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية" وصولاً بها إلى مواصفة قياسية دولية في صيغتها النهائية والتي صدرت في نوفمبر ٢٠١٠، وتعد هذه المواصفة من أهم المواصفات التي تم إعدادها على المستوى الدولي لتصدر كدليل إرشادي لترسيخ وتأكيد مفهوم تطبيق المسؤولية المجتمعية داخل المؤسسات وتدعيم دورها في التعاون مع كافة الأطراف المعنية تجاه المجتمع بما يساهم في عمليات وبرامج التنمية المستدامة. وتقدم هذه المواصفة الدولية ISO ٢٦٠٠٠ إرشادات لكل أنواع المنشآت - بغض النظر عن حجمها أو موقعها - في:

المفاهيم والتعريفات والمصطلحات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
خلفية وتوجهات وخصائص المسؤولية المجتمعية.
المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
الموضوعات والقضايا المحورية للمسؤولية المجتمعية.
دمج وتطبيق وترويج السلوك المسؤول مجتمعياً عبر المنشأة وخلال سياساتها وممارساتها داخل دائرة تأثيرها.



تحديد وإشراك الأطراف المعنية.
التواصل بشأن التزاماتها وأدائها ومعلومات أخرى مرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.
وتقوم الهيئة حالياً بتنفيذ مشروع تجريبي بالتعاون مع خبراء دوليين من منظمة الأيزو موجه لدول MENA ومن بينها مصر بهدف نشر الوعي وتقديم الإرشاد لتطبيق هذه المواصفة الدولية بالمؤسسات الوطنية على المستويين القومي والإقليمي والذي سينعكس إيجاباً على المنشآت والشركات المصرية في زيادة قدرتها التنافسية وتحسين سمعتها وقدرتها على جذب وإبقاء العاملين بها وعملياتها وتثبيت موقفها المالي، وسيتم في هذا الصدد القيام بعدد من الزيارات الميدانية للمؤسسات خلال الفترة القادمة حتى نهاية العام الحالي، وبدأت أول زيارة للخبير الدولي لمدة يومين خلال فترة زيارته للقاهرة خلال شهر يونيو الماضي، وسيطلب الأمر تكوين قسم مختص بالمسؤولية المجتمعية بالمؤسسة يقوم بالتنسيق مع الخبراء لتطبيق المواصفة ويمثل نواة أساسية لضمان استدامة أنشطة التنمية المجتمعية داخل المؤسسة، علماً بأن نجاح هذا المشروع سيعدم تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع في هذه الدول ومن بينها مصر بما سيعود بالنفع والفائدة لتحسين صورة المؤسسات المصرية وزيادة القدرة التنافسية للخدمات والمنتجات المصرية في الأسواق العالمية. هذا وقد تم خلال المؤتمر القاء الضوء على مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية المجتمعية واستعراض المبادئ العامة للمسؤولية المجتمعية وهي: القابلية للمسائلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام ومراعاة مصالح الأطراف المعنية، احترام سيادة القانون، احترام المعايير الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان، كما تم استعراض القضايا والموضوعات المحورية للمسؤولية المجتمعية والتي تتمثل في: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، الممارسات العمالية، البيئة، ممارسات التشغيل العادلة، قضايا المستهلك، إشراك

وتنمية المجتمعات. ومن المتوقع بصور مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ والترويج لها في مصر وأفريقيا أن تسهم في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي والمجتمعي والأخلاقي والإرتقاء بالتقييم والتخطيط لمزيد من الأنشطة في هذا المجال وتحسين مراقبة أداء الشركات والوصول لمزيد من المساءلة والشفافية وتحسين البنية الأساسية وزيادة الإنتاج ومن ثم الإرتقاء بالإقتصاد القومي للدول. وقد انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة التزام الدول المشاركة من دول MENA بتنفيذ واجباتها ضمن المشروع حتى يتم الانتقال من المرحلة الأولى له بنهاية هذا العام إلى المرحلة الثانية (٢٠١٢ - ٢٠١٤) حتى لا يتوقف المشروع عند نهاية المرحلة الأولى في ديسمبر ٢٠١١ بعد إجراء عملية تقييم من قبل الأيزو للأنشطة القومية بكل دولة خلال عام ٢٠١١، سرعة الانتهاء من إعداد الترجمة العربية للمواصفة القياسية الدولية أيزو ٢٦٠٠٠ وإرسالها إلى منظمة الأيزو لاعتمادها باللغة العربية ونشرها، إصدار مواصفة قياسية مصرية للمسؤولية المجتمعية بما يتلائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافة المصرية، النظر في تغذية اللجنة القومية للمسؤولية المجتمعية بأعضاء جدد يمثلون القطاعات المعنية المختلفة (صناعة - حكومة - عمال - مستهلكين - منظمات غير حكومية - جهات خدمية ودعمية وبحثية وغيرها) لزيادة وتعزيز وتنشيط دورها من حيث نشر الوعي والترويج للمسؤولية المجتمعية وتنظيم ندوات وورش عمل في هذا الصدد، تنظيم حملات إعلامية بوسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعي بمواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية المجتمعية وسبل تطبيقها، إعداد مواد ترويجية للمسؤولية المجتمعية مثل إصدار نشرة دورية عن المسؤولية المجتمعية، إنشاء منتدى للأطراف المعنية بالمسؤولية المجتمعية وتخصيص رابط (Link) على الموقع الإلكتروني للهيئة لهذا المنتدى.



نوقيع آلية للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية بين مصر والكويت

شاعر عبد الرحمن

تم التوقيع على آلية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية غير الغذائية وعلامات الجودة بين الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمصر، كما تم التوقيع على برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون العلمي والفني الموقعة بين البلدين في مجال المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة.

وصرح الدكتور هاني بركات رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أنه قد تم عقد اجتماع بين الجانبين المصري والكويتي في مقر الهيئة بالقاهرة خلال الفترة من ١٣ - ١٤/٦/٢٠١١ تم خلاله التباحث حول سبل تطوير التعاون في مجال المواصفات والمقاييس وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين وبحضور ممثلين عن كل من الهيئة العامة

اللجنة المشتركة.

- إبلاغ الطرف الآخر بأي مشاكل تعوق سير العمل بهذه الآلية أو تغييرات أو أية وثائق متعلقة بالمتطلبات الإلزامية للمنتجات الخاضعة للاتفاق.
- دراسة حالات عدم المطابقة والاتفاق على الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأنها.
- إبلاغ الجهات المسؤولة في البلد الذي تمثله بجميع المعلومات المتعلقة بالآلية

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بهدف ضمان تطبيق هذه الآلية من قبل الأطراف، والعمل على تطويرها، وإيجاد حل لأي عقبة قد تواجه تطبيقها، وتوكل إليها المهام التالية:
- التنسيق بين الجهات المختصة في البلدين لتحديد الاختبارات الأساسية بالنسبة للمنتجات الجديدة التي يتم إضافتها للآلية.
- التقرير بخصوص إعادة تقييم حالات عدم المطابقة.
- تعديل الآلية أو ملاحقتها أو إضافة منتجات



جديدة خاضعة للآلية.

- حل الخلافات المتعلقة بتطبيق الآلية.
- تشكيل الفرق المشتركة من المقيمين الخبراء (تقييم النظراء) للتحقق من الكفاءة الفنية لهيئات تقييم المطابقة أو لإعادة تقييم حالات عدم المطابقة، وذلك وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17040.
- دراسة التقارير الصادرة عن فرق تقييم النظراء واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
كما اتفقت الأطراف الثلاثة على تشكيل فريق عمل تحضيرى لعمل سير هذه الآلية، للتأكد من توفر البنية التحتية للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية غير الغذائية وعلامات الجودة، وذلك خلال ٦٠ يوماً من تاريخ دخول هذه الآلية حيز التنفيذ وذلك للقيام بما يلي:
- تحديد القطاعات والمنتجات غير الغذائية بين البلدين وتصنيفها وفق بنود التعريف الجمركية
- تحديد المتطلبات الإلزامية والمواصفات المرجعية لكل منتج.
- تحديد شروط وإجراءات شهادة المطابقة للشركات الحاصلة على علامة الجودة

- تحديد شروط وإجراءات شهادة المطابقة لمنتجات الشركات غير الحاصلة على علامة الجودة وتحديد صلاحية شهادة المطابقة لهذه المنتجات.
- تحديد عدد العينات التي يجب فحصها من كل منتج.
- تحديد آلية التحريز على المنتجات التي تحمل شهادة مطابقة.
- تحديد مختبرات الفحص والمعايرة المؤهلة وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17025، ومجال عملها.
- تحديد جهات الاعتماد التي تمنح شهادات الاعتماد لجهات تقييم المطابقة وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17011، ومجال عملها.
في حالة عدم وجود مختبرات أو جهات منح شهادات معتمدة، فإنه يجوز إجراء الفحوصات في المختبرات غير المعتمدة، أو قبول شهادات صادرة عن جهات غير معتمدة، وذلك بعد إجراء عمليات تقييم متبادلة حسب المواصفة الدولية ISO/IEC 17040.
- تحديد نماذج شهادة المطابقة الصادرة عن كل طرف.

- تحديد أسماء وتوابع الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشهادات والأختام الرسمية.
- رفع تقرير إلى نقاط الاتصال، متضمناً جميع القوائم اللازمة لتنفيذ الآلية والمشاكل التي قد تواجه تطبيق الآلية والحلول المقترحة لنقديتها، والتاريخ المقترح لبدء تفعيل الآلية بشكل كامل وإصدار شهادات المطابقة للبضائع المتبادلة بين الأطراف.
وعلى ضوء تقرير فريق العمل التحضيري للآلية، يقوم الأطراف بعقد اجتماع لاتخاذ القرارات اللازمة لتفعيلها الآلية، ويعتبر تقرير فريق العمل التحضيري، بعد إقراره من الأطراف، جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلية.
كما تم الاتفاق على قيام الأطراف باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لتطبيق هذه الآلية ورفع الوعي لدى الجهات المعنية أو المتأثرة به، وعلى كل طرف عمل الحملات الإعلامية وورش العمل واللقاءات اللازمة للتوعية بفوائد هذه الآلية وأثرها على الاقتصاد بالإضافة إلى شرح لمتطلبات الحصول على شهادات المطابقة وعلامات الجودة والمنتجات المشمولة بها وأهمية الالتزام بها.
كما تم الاتفاق على أن يعمل الأطراف بشكل متوازن مع تطبيق هذه الآلية على موائمة المعايير والمتطلبات الإلزامية لمنح شهادات المطابقة للمنتجات التي يتم الاتفاق على تبادلها بموجب هذه الآلية، من خلال وضع معايير مشتركة وفقاً للتسلسل التالي:
- اللوائح الفنية والمواصفات القياسية المصرية والكويتية والخليجية المتفق عليها
- المواصفات القياسية الدولية.
- المتطلبات الفنية التي تصدر عن اللجنة المشتركة.

- دلائل أفضل الممارسات التي يتم الاتفاق عليها. كما سيقوم كل طرف بتحديث قاعدة البيانات المتفق عليها بشكل مستمر وخصوصاً ما يتعلق بالمنتجات الجديدة الحاصلة على علامة الجودة والمتطلبات الإلزامية والمنتجات الخاضعة لهذه الآلية.
وسيقيم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر عن القوانين والمتطلبات الإلزامية الجديدة المتعلقة بتبادل المنتجات فور صدورها بحد أقصى ثلاثة أشهر من سريان العمل بها.

البرنامج تنفيذي
وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون والذي تم التوقيع عليه أيضاً أشار الدكتور هاني بركات أن

برنامج تنفيذي لإنفاقية التعاون الموقعة بين البلدين

الأطراف اتفقت على ما يلي:
في مجال المواصفات تم الاتفاق على تحديد مسميات السلع الأكثر أهمية من حيث حجم المبادلات مع العمل على التنسيق لإضافة باقي السلع المتبادلة بين الطرفين تدريجياً، وكذلك تحديد المواصفات والتشريعات الفنية المتعلقة بالسلع الأكثر تبادلاً بين البلدين مع تحديد مرجعها
كما تضمن البرنامج الاتفاق على إمكانية تبادل مشاريع المواصفات القياسية واللوائح والتشريعات الفنية وذلك لإبداء الرأي حولها، ومتابعة تبادل المواصفات القياسية واللوائح والتشريعات الفنية الصادرة عن كل الطرفين إلكترونياً، إضافة إلى تبادل أدلة المواصفات مع عدم الإخلال بحقوق الملكية الفكرية للمواصفات المتبادلة.
كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من كلا الطرفين توكّل إليها مهمة إعداد برامج عمل سنوية ومتابعة تنفيذ اتفاقية وحل الخلافات أو المشاكل بشكل مرضي لكلا الطرفين وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية وكلما دعت الضرورة بالتناوب بين البلدين. مع ضرورة تحديد ضوابط اتصال لمتابعه تنفيذ بنود الاتفاقية من كلا الطرفين.
وقع على الآلية والبرنامج من الجانب المصري الدكتور هاني بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والمهندس / محمد شفيق رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ووقع من الجانب الكويتي المهندس / فهد سحاب المطيري نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت.



مجتمع الأعمال

بمشاركة وفد مصرى وممثلى ٣٤ دولة عربية وأجنبية النرويج نسنضيف الإجماعات التحضيرية لمشروع المواصفة الدولية للبصمة الكربونية والمائية

فريدة يعقوب

من دورة حياة المنتج أو إعادة تدويره ومدى تأثير ذلك على ظاهرة الاحتباس الحرارى وخصوصا عند احتساب نسبة ثلثى أكسيد الكربون المكافئ.

كما تحدد طريقة تداول المنتج ومدى الشفافية فى التعامل والتأكد من النتائج لانبعاث الكربون سواء فى مرحلة واحدة أو عدة مراحل من إنتاج المنتج وكيفية تحديد طريقة تصنيف المنتج (PCR) وتوضح أيضا التقدير الكمي للبصمة الكربونية لكل منتج وكيفية الحد من التلوث الناتج.

وقد شارك وفد الهيئة فى المناقشات الخاصة بوضع سند يوضح ان المواصفة لا تؤثر على تداول السلع بين البلاد واتفاقيات التجارة العنمية بما لا يؤثر على تداول السلع أو وضع تقارير فنية لكل منتج وبذلك يعمل المشروع المواصفة البصمة الكربونية على المساعدة على الحد من التلوث وكيفية تطبيق ذلك ووضع سجل بيانات بما لا يؤثر على التجارة والتداول للسلع أو الخدمات أو البيع أو استخدام الأجهزة وغيرها من مجالات التطبيق. فكل سلعة أو خدمة أو نقل للمنتجات أو التخريد.... وغيرها لها درجة انبعاث كربون (البصمة الكربونية)

وتعتبر البصمة الكربونية مهمة وطريقة الحساب للمنتج أو مرحلة مختلفة (دورة حياة المنتج) وظاهرة انبعاث الغازات الدفينة مما يؤثر على ظاهرة الاحتباس الحرارى.

وسوف تسهم المواصفة فى جعل مصر من دول أقليم البحر الابيض المتوسط الرائدة فى مجال الحد من التلوث والبصمة الكربونية. وقد شارك فى الاجتماعات ممثلى ٣٤ دولة (P member) فى مجال البصمة منهم دول عربية مثل لبنان والاردن وتونس ومصر ودول اوروبية وغيرها مثل كندا وامريكا والمانيا وفرنسا وأيطاليا وسنغافورة واليابان والصين واستراليا والتشيك واسبانيا وغيرها وقد وصلت المواصفة الى مرحلة CD٣.

فى إطار التعاون المشترك بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وهيئة التعاون السويدية (SIDA) من خلال المشروع المقدم لدول أقليم البحر المتوسط وشمال أفريقيا بخصوص مشروع اعداد مواصفة قياسية خاصة بالبصمة الكربونية للمنتج- المتطلبات والدليل الإرشادى - التقدير الكمي والاتصالات (نقل المعلومات) رقم ٢٠١٤٠٦٧ ودورة حياة المنتج - البصمة المائية - المتطلبات والدليل الإرشادى رقم ٢٠١٤٠٤٦، شاركت مصر بوفد يمثل هيئة المواصفات والجودة فى الاجتماعات التحضيرية التى عقدت بأوسلو والنرويج فى الفترة من ٢٠١١/٦-٢٢ الى ٢٠١١-٧-١ وذلك بالتعاون مع هيئة المواصفات النرويجية وضم الوفد د/ ناجى البير مستشار رئيس الهيئة للعلاقات الدولية والكيميائية / فريدة يعقوب من الادارة العامة للمواصفات والامين الفنى للجنة، وشملت الاجتماعات:

اجتماع تحضيرى واعداد للمواصفة بين الوكالة السويدية (SIDA) والهيئة المصرية للمواصفات والجودة مع دول اقليم البحر الابيض المتوسط (MENA) وهم مصر ولبنان وتونس وسوريا والاردن وتعون مع دول التنمية الافريقية مثل (كينيا وزامبيا) فى اعداد البنود الفنية للمشروع اعداد المواصفات وكان فى الفترة من ٢٠١١-٦-٢٤ الى ٢٠١١-٦-٢٤.

اجتماعات هيئة المواصفات الدولية (ISO) الخاص باللجنة الفنية للبيئة ٢٠٧/ISO/TC٢٠٧ & ISO/SC٢٠٧ وذلك بالتعاون مع هيئة المواصفات النرويجية فى الفترة من ٢٠١١-٦-٢٥ الى ٢٠١١-٧-١.

وقد قام الوفد بحضور الاجتماعات وورش العمل الخاصة باعداد مشروع مواصفة البصمة الكربونية من حيث تحديد مجالات البصمة الكربونية للمنتجات او العمليات التصنيعية للمنتج أو المراحل المتداخلة أو كلا على حدة وكذلك تحديد المتطلبات الفنية لانبعاث ثلثى أكسيد الكربون للمنتج أثناء استخدامة وتدويره أو نقله أو تخزينه وذلك لتعيين نسب التلوث الناتجة